بجانب الباري عز وجل واراد بالقدم الزماني كون الشيء غير مسبوق بالعدم
في حاق الواقع وهذا امر موهوم عند المتكلمين لاستمراره في الزمان المتوهم الغير المتناهي
وعند المحشي واتباعه لا وسيظهر ان شاء الله تعالى تحقيق الحق واما اختصاص
القدم الذاتي بجناب الباري فلانه مساوق للوجوب ليس للممكن فيه قدم واما
اختصاص الزماني فلان العالم حادث زماني عند جميع الملل والنحل الا شرذمة لا يعتد بهم
قولــــه ومن اثبت الصفات الزايدة اه دفع لما يتوهم ورهه من القدم شامل
للصفات عند من يقول بزيادة الصفات وهي اعراض فقد شمل القدم لقسمي الموجود
من الواجب والعرض فاجاب بان من يقول بالصفات الزايدة لا يقول بعرضيتها لان العرض
قسم الحادث ومن هنا بان لك ان جواب المحشي عن النقض الوارد على تعريف الامور
العامة بان الصفات السبعة لا يتم على مذهب المتكلمين فالمحشي خلط واخذ العرض
في تعريف المتكلمين للامور العامة باصطلاح الفلاسفة وحكم بعرضيته الصفات
الزايدة ومن هنا ظهر ان المراد بالعرض في التعريف المذكور ما هو اصطلاح المتكلمين
وهذا تناقض بحسب الظاهر فتدبر قولــــه فيه ان المراد بقوله هو مع ما
مقابله قد كان ورد لفظ الموجودات بدل المفهومات في كلام القوشجي فاورد عليه
المحقق الدواني بانه ان اريد بالتقابل التقابل الاصطلاحي المنحصر في الاربعة
فيخرج الوجوب والامكان اذ لا تقابل بينهما بقسم من اقسام الاربعة وان اريد
مطلق المباينة يدخل جميع الامور الخاصة في الامور العامة لان بينها
مطلق المباينة وتعلق بكل منهما غرض علمي لكونها من مقاصد الفن واجاب
بان المراد التناول مع مقابل واحد كما يدل عليه قوله ويتعلق بكل من المتقابلين
غرض علمي ولما كان هذه القرينة موجودة ههنا اي في التعريف المذكور في الشرح
حمله عليه فقال في الحاشية المراد بالتقابل تقابل اعتبر في العرف وهو اعم من المعنى
الاصطلاحي المنحصر في الاربعة واخص من مطلق المباينة فلا يشكل بالوجوب
والامكان والامتناع طردا حيث لا تقابل بينها بالمعنى الاصطلاحي فان بينهما تقابل
عرفا وان لم يكن اصطلاحا ولا بالاحوال المختصة بكل من الثلاثة والاحوال المختصة
بالاخرى عكسا فانها وان كان بينها مطلق المباينة والمخالفة لكن لم يعتبر فيه تقابل

لا عرفا

Copyright © King Saud University